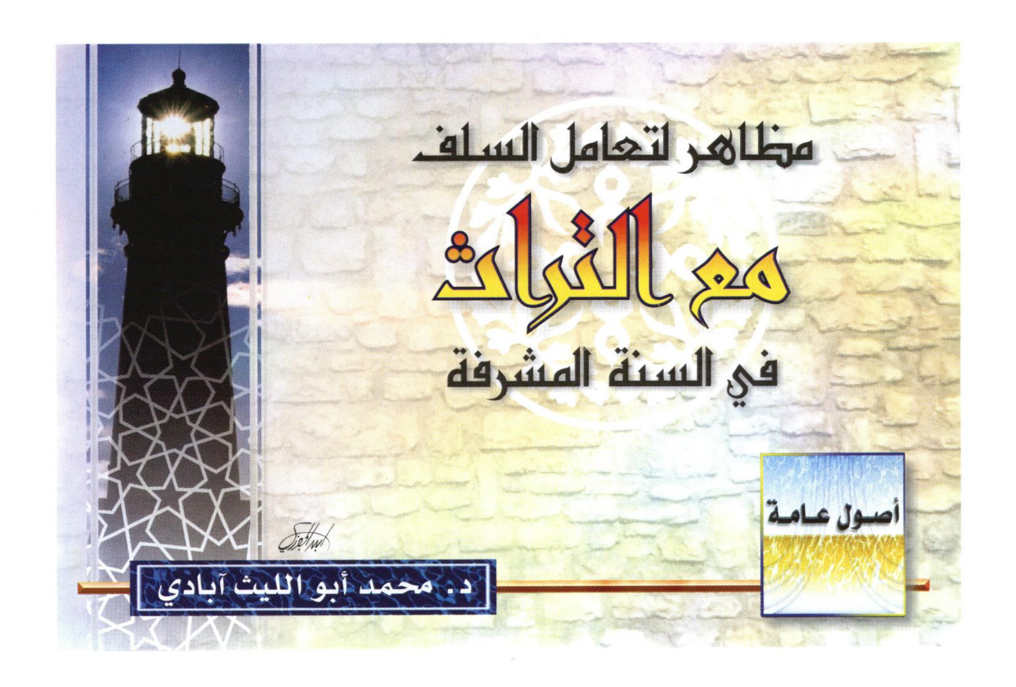


هذه دراسة تحاول تقديم مظاهر لتعامل سلفنا الصالح مع التراث في السنة، بهدف ربط صلة هذه الأمة بتراثها الاسلامي، خاصة السنة المطهرة، وما انبثق عنها من علوم وتنبيهها إلى أهميته، وتذكيرها بأن دور التراث لم ينته بعد، وإن الكثير من الجوانب النافعة والمفيدة التي لا بد من تنميتها وإحيائها، والحفاظ عليها، والاستفادة منها، من خلال خطة عمل منهجية فعالة تيسر سبل الاطلاع على التراث الثقافي والفكري الإسلاميين، والتعامل معه بشكل يثبت أن رسالة هذه الأمة رسالة عالمية، وليست لقوم دون قوم، وبلد دون بلد، وهي خالدة ليست مؤقتة، وصالحة لكل زمان ومكان وليست عاطلة، وسائرة مع كل الحالات والظروف وليست عائقة كما يظن ولكن التعامل مع التراث بهذا النمط يقتضي أن يكون المتعامل معه صاحب عقلية متفتحة منهجية متفهمة تفاهماً كلياً شاملاً فيكون صلباً في الأصول والمنهج، ومرناً في الفروع والتطبيقات ومستفيداً مما خلفه سلفنا الصالح من نتائج الأفكار حسبما أملته ظروفهم

عليهم لا قانعاً به فيما لا قناعة فيه وتأسياً بهم في إعمال العقل والفكر لإنقاذ الأمة من أزمات وصعاب

فنحن هنا وعبر هذه الدراسة سوف نقدم نماذج من كيفية تعامل سلفنا الصالح مع تراث السنة في بدايتها ثم كيف تطور هذا التعامل حسب تطور الحالات والظروف لنتخذ منه قدوة في تعاملنا مع التراث النبوي الشريف ونجعله مصباحاً نستضيء به وطريقاً نستهديه فيما يواجهنا من المسائل والمشكلات في حياتنا، وفي مستقبل حياتنا

مكانة
السنة التشريعية والمعرفية

لا يخفى على دارس السنة النبوية الشريفة وأدوارها التاريخية التي مرت بها أنها تلقت اهتماماً كبيراً وعناية بالغة من المسلمين، منذ أن صدرت عن النبي ﷺ.

قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة من صفاته الخُلُقية والخَلْقية وذلك لأنها جزء من الدين الذي يدينون به، ووحي إلهي، ومصدر لتشريع أحكامهم في الدنيا والآخرة، فقد دلت آيات كثيرة في القرآن على هذا المعنى، وألزمت الناس باتباع السنة وصرحت بأن الانقياد لله، وأن التمرد عليها علامة الانسلاخ من الإيمان وأن المسلم لا خيار له فيما يقضي به القرآن، أو تقضي به السنة قال الله تعالى ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ الله فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١].

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُواْ﴾ [الحشر:٧].

﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [النساء:٦٥].

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى الله وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

وإلى جانب كونها مصدراً للتشريع هي مصدر للعلم والمعرفة أيضاً، فكم من أمر خاف أزاحت السنة الستار عن وجهه من أمور الغيب، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، وعلوم الكون والطبيعة، والاجتماع، والاقتصاد وما إلى ذلك من العلوم والقضايا التي كانت مبهمة في القرآن، فجاءت السنة شارحة لها، ومبينة لمرادها، وكاشفة عن حقائقها، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

مظاهر التعامل
مع التراث في السنة في حياة النبي ﷺ

لقد أدرك جيل الصحابة تلك الأهمية والمكانة للسنة، وتلمسوا الحاجة إلى حملها وصيانتها وحفظها، وتبليغها من بعدهم من الأجيال، خاصة بعد سماعهم من الرسول عليه الصلاة والسلام هذا الترغيب: (نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه، فأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)[١]، وقوله: (ليبلغ الشاهد الغائب)[٢] واضعين نصب أعينهم هذا التحذير: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[٣]، فكانوا – مصداقاً لهذا الحديث – حريصين على عدم الغلط في الأخذ، وفي الأداء.

وعلى هذا كان تعامل الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين –مع السنة في حياة

(١) أخرجه أبو داود في سننه (العلم، فضل نشر العلم، حديث (٣٦٦٠) والترمذي واللفظ له (العلم، الحث على تبليغ السماع: رقم ٢٦٥٦ – ٢٦٥٨). وقال: هذا حديث حسن صحيح. وغيرهما.

(٢) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، أولها (العلم، باب رب مبلغ أوعى من سامع، حديث ٦٧- الفتح بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.(

(٣) هذا حديث متواتر اتفق على إخراجه البخاري ومسلم (البخاري: العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ حديث ١١٠، ومسلم: المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ حديث ٤).

النبي ﷺ تعاملاً طبيعياً، متمثلاً فيما يلي من المظاهر:

١- تلقيها منه صلى الله عليه وسلم:

فقد حرص الصحابة حرصاً شديداً على حضور مجالسه صلى الله عليه وسلم وخطبه في الأعياد، والجمع، والحج، والمناسبات الأخرى، إلى جانب اشتغالهم بالأعمال المعيشية من الرعي، أو الزراعة، أو التجارة، أو نحوها، وذلك لسماع ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم من الأحاديث، والتعليمات، والتوجيهات، والأحكام، والمواعظ، وغيرها، ويتناوبون على شهود مجالسه إن شغلتهم تكاليف الحياة، حتى ينقل الشاهد إلى من لم يشهد ما كان من حال، وما سمع من أقوال[1]، وكذلك عن طريق سؤاله عما لم يفهموا، أو المراجعة في الأمور المشكلة للمعرفة والفهم[2].

٢- حفظها في الصدور بالعمل والمذاكرة:

كانت العرب أمة أمية لا تقرأ، ولا تحسب، اللهم إلا العدد القليل منهم نسبياً، ولذلك كان الصحابة يحفظون السنة في الصدور، وذلك بالعمل بها، وتطبيقها في حياتهم العملية، وبالمذاكرة فيما بينهم، يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «تذاكروا الحديث فإن حياته مذاكرته»[3]. ويقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

---

(١) انظر له البخاري (العلم، باب التناوب في العلم ١/ ١٨٥) و«الجامع لأخلاق» الراوي للخطيب (١/ ١١٧) و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٤) السيد معظم حسين، المكتبة العلمية بالمدينة، ط(٢)، (١٩٧٧م).

(٢) انظر: الصحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوي للسيد محمد نوح (ص ٤٩-٥٦).

(٣) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٤١)، وانظر آثار أخرى في «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (١/ ٢٣٦-٢٣٩).

«تزاوروا، وأكثروا ذكر الحديث، فإنكم إن لم تفعلوا يندرس الحديث»(١). ويقول أنس ابن مالك رضي الله عنه: «كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم، فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»(٢)، وقال مجاهد: «كنا مع ابن عمر في سفر، فمر بمكان، فحاد عنه، فسئل: لم فعلت ؟ قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا ففعلت»(٣).

٣- كتابة السنة:

وضم بعض الصحابة إلى ما تقدم: كتابة مسموعاتهم في الصحف حماية لها من الضياع والنسيان، يقول عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه..»(٤). ومن تلك الصحف: صحيفة سمرة بن جندب (ت ٥٨هـ)، والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥هـ)، وصحيفة عبد الله بن عباس (ت ٦٨هـ)، وصحيفة جابر بن عبد الله (ت ٧٨هـ)، وصحائف الآخرين، ووصلت إلينا بعض هذه الصحائف حسبما أفادنا أستاذنا الدكتور أكرم ضياء العمري(٥).

ولا يظن أحد بالصحابة الذين كتبوا الأحاديث أنهم خالفوا الحديث الذي نهاهم فيه النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة غير القرآن(٦)، بل إنهم تعاملوا معه تعاملاً

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٤١)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (١/ ٢٣٦).

(٢) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٢٣٦) وإسناده ضعيف لضعف يزيد الرقاشي فيه.

(٣) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٣٢) وجوَّد المنذري سنده في الترغيب والترهيب (١/ ٨٢).

(٤) رواه أبوداود في «سننه» (العلم، باب كتابة العلم: حديث ٣٦٤٦)، والدارمي في «سننه» (باب من رخص في كتابة العلم: ١/ ١٢٥) وأحمد في «مسنده» (٢/ ١٦٢،١٩٢) والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٥،١٠٦).

(٥) انظر كتابه بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص ٢٢٨-٢٢٩).

(٦) وهو حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه) رواه مسلم في «صحيحه» (ص ٢٢٩٨).

سليماً حيث وضعوه في محله بعد أن أدركوا روح النهي وعلته في ضوء ملابساته، وهي رغبته ﷺ في حفظ القرآن من أي خلط ولبس، وعدم انشغال الصحابة -عموماً- عنه بغيره، وحرصه على حفظ الأحاديث في الصدور، دون الاتكال على المسطور، إذ لم تكن أدوات الكتابة من الورق والحبر متوفرة بقدر ما يكفي لكتابة القرآن ولكتابة الأحاديث وهي كثيرة جداً، مما لو سمح لهم جميعاً بكتابة الأحاديث أيضاً لربما يلجئهم إلى كتابة القرآن والحديث في ورقة واحدة، فيحصل الخلط بينهما، فالذين كتبوا الأحاديث عرفوا هذه العلة، وأمِنوا على أنفسهم من الخلط بينهما، وعدم الانشغال عنه بالحديث، فكتبوا ما سمعوا منه، في حين امتنع الكثيرون منهم عن الكتابة، كل أولئك على حسب اجتهادهم وفهمهم مدلول حديث النهي، فلا نسخ هنا، ولا تأويل، غير أنه مرتبط بعلة وجوداً وعدماً، وهذا ما ظهر من تعامل الفريقين من الصحابة مع حديث النهي.

٤- تبليغها من لم تبلغهم:

لقد كان الصحابة حريصين على التحدث لغيرهم بما عرفوه عن رسول الله ﷺ من الأحاديث تلبية لأمره: (الا، فليبلغ الشاهد الغائب)، وذلك على قدر إمكاناتهم والفرص المتاحة لهم، ولكي يحوزوا شرف التبليغ، ويظفروا بثوابه: (نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها، وأداها كما سمعها...) وكي لا يقعوا في إثم كتمان العلم المتوعد به في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أولَـئِكَ يَلعَنُهُمُ الله وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾ [البقرة:١٥٩].

ولولا حرصهم هذا على تبليغ الأحاديث لما وصل إلينا هذا الكم الهائل منها.

٥- قبولهم السنة دون شك أو تردد:

كان الصحابة يتلقون الأحاديث بعضهم من بعض إذا فاتهم التلقي من رسول الله ﷺ، وكانوا يقبلونها دون أن يشوبهم أدنى شك أو ريبة في صدق المبلِّغ، لما طبعوا

عليه من صفاء النفوس، ونقاء السريرة، وسناء الصدق والأمانة، حتى إنهم ما كانوا يعرفون ما الكذب، يقول أنس بن مالك رضي الله عنه (ت ٩٠ أو ٩٢هـ): «والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب»[١]، ويقول البراء بن عازب رضي الله عنه (ت٧٢هـ): «ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»[٢].

مظاهر التعامل
مع التراث في السنة بعد وفاته ﷺ
إلى ما قبل الفتنة

بالإضافة إلى ما تقدم من تعامل الصحابة مع السنة في حياة النبي ﷺ اقتضت منهم الظروف بعد وفاته عليه الصلاة والسلام ضم جهود أخرى تناسب الظروف والحالات، وهي ما يلي:

١- سؤال بعضهم بعضاً عن الحديث:

بعدما التحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى، وصدر عنه ما صدر من الحديث، تغير وضع الحديث تلقياً وأداءً، وأصبحت مهمة الصحابة – خاصة صغارهم- جمع أكبر قدر ممكن من الحديث من عند الصحابة الآخرين – لا سيما كبارهم – وذلك عن

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٦٦). وينظر الطبراني: «المعجم الكبير»: (١/ ٢٤٦)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٥٣): «رجاله رجال الصحيح».

(٢) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٢٣٥). والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٤). والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (ص ١١٧). وانظر: «السنة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص٥٩).

طريق سؤال بعضهم بعضاً؛ وإن اقتضى ذلك منهم الرحلة أو السفر، يقول ابن عباس (ت ٦٨هـ): «لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير...»[١].

وقد سافر جابر بن عبد الله (ت ٧٨هـ) إلى الشام ليسأل عبد الله بن أنيس (ت ٥٤هـ) عن حديث بلغه عنه[٢]. وسافر أبو أيوب الأنصاري (ت ٥٠هـ) إلى مصر ليسأل عقبة بن عامر (ت ٥٨هـ) عن حديث بلغه عنه[٣]، ومن هنا نشأت فكرة الرحلة عند المحدثين لطلب العلم.

٢- التأكد من حقيقة ما يسمعون:

وبعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام لم يعُدْ هناك مجال لاستيثاق الحديث بسؤاله أو المراجعة إليه فلذلك اقتضت الحال من الصحابة - لا سيما الخلفاء الراشدين - التأكد من حقيقة ما يسمعون، ليس للشك في صدقهم، بل لتعليم الصحابة وغيرهم منهج التثبت والتحقيق في أمر قبول حديث رسول الله ﷺ، كي لا يدخل في الدين ما ليس منه، فقد استوثقوا من حقيقة الحديث مرة بطلب الشاهد على الرواية كما حصل مع المغيرة بن شعبة رضي الله عنه (ت ٤٩هـ) حين طلب منه الخليفة الراشد أبو بكر رضي الله عنه (ت ١٣هـ) الشاهد على قوله: «حضرت الجدة رسول الله ﷺ فأعطاها السدس»، فشهد عليه محمد بن مسلمة[٤]. وطلب عمر بن

---

(١) أخرجه البيهقي كما في البداية والنهاية لابن كثير (٨/ ٢٩٨).

(٢) انظر «الأدب المفرد» للبخاري (باب المعانقة: ص ٣٢ حديث ٩٧٣). و«الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ص ١١٠). و«فتح الباري» لابن حجر (العلم، باب الخروج في طلب العلم: ١/ ١٧٤).

(٣) انظر مسند الحميدي (١/ ١٨٩). ومسند احمد (٤/ ١٥٣، ١٥٩) و«الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ص ١١٨) و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٧-٨).

(٤) رواه أبو داود في «سننه» (الفرائض، باب في الجدة: ٣/ ٣١٦ حديث ٢٨٩٤) والترمذي (الفرائض، ميراث الجدة: (٤/ ٤١٩)، رقم ٢١٠٠) وغيرهما.

الخطاب رضي الله عنه (ت ٢٣هـ) من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (ت٤٤هـ) شاهداً على روايته حديث الاستئذان، فشهد عليه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه (ت ٧٤هـ)[١].

ومرة باستحلاف الراوي كما كان هذا طريقة علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت ٤٠هـ) حيث إنه كان إذا حدثه أحد – غير أبي بكر الصديق – استحلفه، فإذا حلفه صدقه[٢].

كل ذلك كان لإشعار الناس بخطورة الرواية عن رسول الله ﷺ، كي لا يستهينوا بأمر الرواية، ويتجرأوا عليها جرأتهم على رواية أقوالهم وشؤونهم الخاصة، وليس للشك في صدقهم، والتردد في قبول روايتهم، بل تحاشياً لدخول ما ليس من الدين فيه، ولهذا قال عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري عقب شهادة أبي سعيد الخدري على روايته حديث الاستئذان: «أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ»[٣].

٣- استمرارهم في كتابة السنة:

كانت مواقف الصحابة من كتابة الحديث في حياة النبي ﷺ مواقف متباينة، فمنهم من كره كتابة الحديث، ومنهم من أجازها، ومنهم من رُوِي عنه الأمران، كل على حسب ما أداه إليه اجتهاده وفهمه لمعنى حديث النهي –كما أشرت إليه سابقاً–.

ولكن بعد انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى أصبح أمر النهي عن كتابة الحديث واضحاً، حيث اكتمل نزول القرآن، وكتب بتمامه، وأمن من الاختلاط مع الحديث،

---

(١) رواه البخاري (الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا: ٤/ ٨٨) ومسلم (٣/ ١٦٩٤) وغيرهما.

(٢) أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١ رقم ١، ٤، ٥) والطيالسي في «مسنده» (ص٢ حديث ٢)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢، ٨، ٩، ١٠) وأبو داود في «سننه»: (الصلاة، باب في الاستغفار: رقم ١٥٢١) وغيرهم.

(٣) رواه مالك (٢/ ٩٦٤)، وانظر «التمهيد» لابن عبد البر (٣/ ١٩٩-٢٠١) و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٣٠).

ففهموا من هذا أنه لم يعد للنهي معنى الآن، فكتبوا الحديث، وشجعوا الآخرين على ذلك، يقول عمر بن الخطاب ﷺ. «قيدوا العلم بالكتاب»[١]. وكان ابن عباس يأتي أبا رافع، ويكتب ما عنده من أحاديث رسول الله[٢]، وكانت له حمل بعير[٣].

وكان ابن مسعود يكتب الحديث بيده، قال معن: «أخرج إليّ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتاباً، وحلف أنه خط أبيه بيده»[٤]. وقال الحسن بن عمرو بن أمية الضمري: «تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني قد سمعته منك، فقال: «إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي»، فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث، فقال: «قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي»[٥].

فأبو هريرة هذا قد نهاه رسول الله ﷺ عن كتابة الحديث[٦]، وإذا هو بعد وفاته قد أشار على تلاميذه بكتابة الحديث، فكتبوا أحاديثه، فحفظها أبو هريرة عنده، حتى لا يغير، أو يبدل فيها، وحتى تكون تلك الكتب مرجعاً عنده لما ينسب إليه من الأحاديث الكثيرة التي بثها في التابعين الذين بلغوا ثمانمائة نفس، كما ذكر الإمام البخاري[٧].

---

(١) رواه الدارمي في مقدمة سننه (باب من رخص في كتابة العلم: ١/ ١٢٧) والخطيب في «تقييد العلم» (ص٨٧-٨٨). وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (ص٩١).

(٢) رواه الخطيب في تقييد العلم (٩١-٩٢).

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات (٥/ ٢١٦).

(٤) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (ص٩١).

(٥) رواه ابن عبد البر (ص٩٥). وانظر فتح الباري (١/ ٢٠٧).

(٦) قال أبو هريرة: «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الاحاديث، فقال: (ما هذا الذي تكتبون؟) قلنا، أحاديث نسمعها منك. قال: (كتاب غير كتاب الله ؟ أتدرون ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله) أخرجه الخطيب في تقييد العلم (ص٣٤).

(٧) انظر لذلك فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٧ في شرح الحديث ١١٣).

مظاهر التعامل
مع التراث في السنة بعد فتنة مقتل عثمان

قد عرفنا مما سبق أن تعامل الصحابة مع السنة كان مرتكزاً على عدة نقاط، وهي تلقي الحديث من رسول الله ﷺ، أو ممن سمعه منه، وحفظه في الصدور والسطور، مع الأخذ في الاعتبار التأكد من حقيقته في الاعتبار، وتطبيقه في الحياة العملية، وتبليغه ونشره بين الناس، وقبولهم الحديث دون شك أو ريبة في صدق الراوي، ومظاهر تعاملهم مع السنة هذه كانت جد مناسبة لظروفهم وحالاتهم، ولم تطلب السنة منهم أكثر من ذلك.

حتى وقعت الفتنة المؤلمة، فتنة مقتل سيدنا عثمان بن عفان ﷺ في عام (٣٥ هـ)، فتغيرت ظروف الأمة الإسلامية كثيرا عما كانت عليه من قبل، تولدت الاحقاد في النفوس، وأزيل الصفاء من نفوس الكثيرين، وحدث التصدع في صرح الأمة الإسلامية، خاصة إثر الحروب السياسية بين المسلمين كموقعة الجمل بين السيدة عائشة (ت ٥٧هـ) وعلي بن أبي طالب (ت٤٠هـ)، وموقعة صفين بين علي ومعاوية بن أبي سفيان (ت٦٠هـ) رضوان الله عليهم أجمعين، وموقعة النهروان بين علي والخوارج، فأخذت الأهواء السياسية تلعب دورها، ولجأت كل هذه الفرق إلى الوضع في الحديث لتحقيق أغراضها السياسية، ودعم موقفها بالاحاديث المختلقة، فوضعت شيعة علي أحاديث في فضل علي، وأحاديث في الطعن في معاوية، كما وضع بعض خصومهم أحاديث في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية رداً على من ينتقص منهم، وعندما كثر سب الصحابة وضعت أحاديث في فضل الصحابة جميعاً، أو في فضل جمع منهم[١].

فكيف تعامل الصحابة والتابعون مع مرويات ذلك العصر، هل قبلوها كما كانوا

(١) انظر بحوث: في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم العمري (ص٢٤).

من قبل يقبلونها دون تردد أو شك، أم تعاملوا معها على حذر، وإن تعاملوا معها على حذر فما هي مظاهر الحذر؟ تعالوا نسمع الإجابة عن كل هذا من المظاهر الآتية:

١- السؤال عن الإسناد:

يقول التابعي الجليل محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[١]. وروى مجاهد أن بُشَيراً العدوي جاء إلى ابن عباس رضي الله عنه، فجعل يحدث ويقول: «قال رسول الله ﷺ....؛ قال رسول الله ﷺ....»، فجعل ابن عباس لا يأذن[٢] لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: «يا ابن عباس! مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع»؟ فقال ابن عباس: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول[٣] لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[٤].

وهكذا وضع حجر الأساس لعلم الإسناد، ونقد الحديث من خلال رجال إسناده، ودرج عليه التابعون من بعدهم، حتى جعله عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) من الدين، قال: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء». وقال أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد»[٥]، وجعله سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) سلاح

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٥). والدارمي في مقدمة سننه (باب الحديث عن الثقات: ١/ ١١٢).

(٢) أي لا يستمع إليه.

(٣) الصعب: العسير المرغوب عنه، الذلول: السهل الطيب المحبوب، ومعناه سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم. فتح الملهم شرح صحيح مسلم للشيخ شبير أحمد العثماني (١/ ١٢٨).

(٤) رواه مسلم (١/ ١٣).

(٥) رواهما مسلم (١/ ١٥).

المؤمن، يقول «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[(١)]، وكان الزهري (ت ١٢٤هـ)، إذا حدث أتى بالإسناد، ويقول: «لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة»[(٢)].

٢- تمحيص الرواة:

وكذلك وجدنا لوناً آخر لتعامل الصحابة مع مرويات عصرهم، وهو تمحيص الرواة، أي أخذ الحديث من الضابطين منهم، وترك غيرهم ممن لا يضبطون، فيخطئون في روايتها، يقول السخاوي: «أما المتكلمون في الرجال فخلق ... لا يتهيأ حصرهم في زمن الصحابة». ثم ذكر منهم: «عمر، وعلي، وابن عباس، وعبد الله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة، رضوان الله عليهم أجمعين، وتصريح كل منهم بتكذيب [أي تخطئة] من لم يصدقه فيما قاله»[(٣)]، وهذا اللون من التعامل هو الذي عرف فيما بعد بعلم الجرح والتعديل الذي أسسه الصحابة، ومشى عليه التابعون، حتى نما وترعرع فيما بعد، وألف فيه كما سنعرف قريباً إن شاء الله.

٣- نقد متن السنة:

وبجانب السؤال عن الاسناد، وتمحيص الرواة هناك لون آخر من التعامل مع السنة نحن في أمَسّ الحاجة إليه في عصرنا هذا، وهو نقد الحديث من خلال المتن، الذي كان قد وضع حجر أساسه في زمن الصحابة، وسلكوا له عدة أساليب، منها:

أ- عرض السنة على القرآن:

إذا كان الحديث مخالفاً للقرآن لم يقبلوه، وحكموا على راويه بالوَهْم، أو الخطأ، أو

(١) رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٨٠ ب نقلاً عن السنة قبل التدوين ص ٢٢٣).
(٢) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٦).
(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص ٣٣٨)

النسيان، أو إساءة السمع، وتركوا الأخذ به والعمل بمقتضاه لمعارضته للنص القرآني، كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ مع حديث فاطمة بنت قيس، قالت: «إن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكن، ولا نفقة». فرده عمر وقال: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[1] [الطلاق:١].

وكما فعلت السيدة عائشة رضي الله عنها مع حديث عمر بن الخطاب حيث قال مرفوعاً: (إن الميت يعذب ببكاء أهله) فردته عائشة بقولها «يرحم الله عمر، لا والله، ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد، ولكن قال: (إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه)، وقالت: «حسبكم القرآن ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام:١٦٤]».

وفي رواية أخرى قالت: «يغفر الله لأبي عبد الرحمن،أما أنه لم يكذب،ولكنه نسي أو أخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يُبكى عليها، فقال: (إنهم يبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها)[2].

ومنه ردها أيضاً حديث أبي هريرة: (ولد الزنا شر الثلاثة)، فقالت: «رحم الله أبا هريرة، أساء سمعاً فأساء إجابةً ... لم يكن الحديث على هذا،إنما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله ﷺ، فقال: (من يعذرني من فلان ؟) قيل: يا رسول الله! إنه مع ما به ولد الزنا، فقال: (هو شر الثلاثة). والله تعالى يقول: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[3].

---

(١) رواه مسلم (الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها: ٢/ ١١١٤).

(٢) رواه مسلم (الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه: ٢/ ٦٤٢).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٠٠).

وهناك أمثلة أخرى لرد الصحابة الأحاديث لمخالفتها ظاهر القرآن،يراجع لها: كتاب «مقاييس نقد متون السنة» للدكتور مسفر غرم الله الدميني (ص٦١ -٧٠)، وكتاب «منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي» للدكتور صلاح الدين بن أحمد الأدلبي: (ص١٠٨ – ١٤٤).

ب- عرض السنة على السنة :

من ذلك ما روى أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: «دخلت على عائشة، فقلت: يا أماه! إن جابر بن عبد الله يقول: «الماء من الماء» فقالت: أخطأ، جابر أعلم مني برسول الله ﷺ؟ ... يقول: (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل)، أيوجب الرجم، ولا يوجب الغسل»!![1].

ومنه قولها«من حدثكم، أن رسول الله ﷺ كان يبول قائماً،فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً»[2].

ومنه ما ذكر عندها (أنه يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة). فقالت: «شبهتمونا بالحمر والكلاب، والله لقد رأيت النبي ﷺ يصلي، وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة، فتبدو لي الحاجة، فأكره أن أجلس فأوذي النبي ﷺ، فأنسل من عند رجليه»[3].

وينظر لذلك أمثلة أخرى في كتاب «مقاييس نقد متون السنة» للدميني (ص ٧٩-٩٢).

ج- عرض السنة على العقل:

قال الدكتور مسفر الدميني في هذا المقياس لنقد متون السنة عند الصحابة: «لا

(١) الإجابة للزركشي (ص١٤٥).

(٢) رواه الترمذي (الطهارة، باب النهي عن البول قائماً، وقال: «حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح»: حديث (١٢) وابن ماجه (١/ ١١٢) وانظر: الإجابة (ص١٦٦).

(٣) رواه البخاري (الصلاة، باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء: ١/ ١٣٧).

أجزم بأنه كان معتبراً عندهم،لكنه وقع منهم في بعض مسائل لا تجعل الباحث متيقناً من اعتباره مقياساً لهم»[١].

قلت: لا أرى لهذا التردد وجهاً ما دام هناك مسائل استعمل الصحابة فيها العقل، وردوا صدورها عن النبي ﷺ، فينبغي لنا أن نجزم به كما جزمنا بالمقاييس السابقين. ومن تلك المسائل :

حديث أبي هريرة مرفوعاً: (الوضوء مما مست النار ولو من ثور أقط)[٢]، فقال له ابن عباس رداً عليه: «يا أبا هريرة! أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضا من الحميم؟»[٣] فقال أبو هريرة: «يا ابن أخي ! إذا سمعت حديثاً عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له مثلا»[٤]، أي لا ترده بالعقل والقياس .

وحديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً: (من غسّل ميتاً اغتسل،ومن حمله توضأ). فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها فقالت: «أو نَجَسٌ موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عودا؟»[٥]، وقال فيه ابن عباس: «لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة»[٦].

ومنه حديث أبي هريرة السابق (ولد الزنا شر الثلاثة) حيث أنكره ابن عباس بقوله: «لو كان شر الثلاثة ما استؤني بأمه أن ترجم حتى تضعه»[٧] أي لو كان ولد الزنا شر الثلاثة، أو لا يدخل الجنة، لما كان للانتظار بأمه حتى تضعه، ثم ترضعه، معنى، بل كان الأولى أن ترجم وهو في بطنها لأنه ليس من أهل الجنة[٨].

(١) مقاييس نقد متون السنة للدميني (ص ٩٥).
(٢) ثور: قطعة، الأقط: هو مخيض اللبن يطبخ، ثم يترك حتى يمصل، الفائق للزمخشري (١/ ١٧٩).
(٣) الحميم: هو الماء المسخن بالنار.
(٤) رواه الترمذي (الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار: ١/ ١١٤-١١٥، حديث ٧٩. وإسناده صحيح).
(٥) الإجابة (ص١٢١-١٢٢).
(٦) الاتجاهات الفقهية للدكتور عبد المجيد محمود (ص١٥١ نقلاً عن مقاييس نقد متون السنة، ص٩٥-٩٦).
(٧) «الإجابة» للزركشي (ص١٢٠) و«الموضوعات الكبرى» لابن الجوزي (٣/ ١١١).
(٨) انظر مقاييس الدميني (ص٦٤).

قد بدا واضحاً من استقراء تلك المسائل أن القرآن والسنة الصحيحة كانا مقياسين لنقد الحديث عند الصحابة، لأنهما من عند الله تعالى، فلا يمكن أن يختلفا أو يتناقضا، وإذا حصل الاختلاف أو التناقض بين حديث وحديث فهذا راجع إلى خطأ الناقل، أو نسيانه، أو أنه لم ينقل كامل ما سمعه، أو فهم من اللفظ النبوي غير ما أراده النبي ﷺ. وأما مسائل الاستحالة عقلاً فهي كذلك أيضاً لأن العقل السليم يأبى أن يصدر عن رسول الله ﷺ شيء مستحيل أو غير معقول، حتى لا يُتّهم الإسلام باللامعقولية واللامنطقية،وهو بريء منها.

مظاهر التعامل
مع التراث في السنة في القرن الثاني والثالث
وما بعدهما

قد واصلت السنة المطهرة مسيرتها على الوضع الذي تقدم ذكره، إلى أن انتهى القرن الأول الهجري، ودخل القرن الثاني الهجري، فواجهت السنة ظروفاً أكثر خطورة من ذي قبل، وهي خوف ذهابها واندثارها بذهاب حامليها وحفّاظها، بجانب ظهور الكثرة الكاثرة من الأحاديث الموضوعة، أو غير المعروفة لدى علمائها وحفّاظها، فاقتضت تلك الظروف من علماء الأمة وحكامها اتخاذ إجراءات تكفل حفظ السنة من الاندثار، وصيانتها من الدخيل والحميل، فألقى الله تعالى في قلب الخليفة الأموي الراشد عمر بن عبد العزيز بن عبد الملك بن مروان (ت ١٠١هـ) أن يتحرك لذلك العمل بما يلزم، فأصدر أمراً بتدوين السنة وجمعها، فكتب إلى عماله في الآفاق، وأمرهم بجمع حديث رسول الله ﷺ [١]. فكتب إلى عامله وقاضيه على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت ١١٧هـ)، وأشار فيه إلى سبب كتابة الحديث، قال فيه: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية، أو حديث

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٠٤ و ٢٠٨) و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص ٤).

عمرة بنت عبد الرحمن، فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»[1]. وكما طلب منه كتابة ما عند عمرة كذلك طلب منه كتابة ما عند القاسم بن محمد بن أبي بكر أيضاً (ت ١٢٠ هـ)[2].

وبدأ – فعلاً- ابن حزم هذا بجمع الحديث وتدوينه حسب رغبة الخليفة، إلا أنه لم يقدر للخليفة أن يرى نتائج سعي عامله هذا إذ عاجلته المنية، وأول من حقق مبتغاه في حياته هوالإمام الجليل محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة، فجمع حديث المدينة،وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز، وأخذ عمر يبعث إلى كل بلد له عليه سلطان دفتراً من دفاتره[3].

وكانت هذه أول محاولة لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء،وهو بذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري،حيث نشطت فيه حركة تدوين الحديث، ودأب العلماء على ذلك .

هذا، وكان لفشو الوضع في الحديث – كما أشرت إليه سابقاً – أيضاً أثرٌ في تأكيدهم على التدوين حفظاً للسنة، ومنعاً للتلاعب فيها كما أشار إليها الإمام الزهري (ت ١٢٤هـ) في قوله: «لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا، ولا أذنت في كتابة»[4].

حقاً كانت الخلافات السياسية على أشدها في هذا القرن، وكانت الرافضة أكثر الفرق كذباً فيه، سئل الإمام مالك رحمه الله عن الرافضة فقال: «لا تكلمهم، ولا تروِ

---

(١) رواه ابن سعد في «طبقاته» (٢/ ٣٨٧) والدارمي في مقدمة «سننه» (باب من رخص في كتابة العلم: ١/ ١٢٦) وعمرة بنت عبد الرحمن هي أنصارية، وخالة عمر بن عبد العزيز، نشأت في حجر عائشة رضي الله عنها، وتوفيت عام (٩٨هـ).

(٢) انظر تقدمة الجرح والتعديل لابن ابي حاتم (ص٢١).

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (ص٩٨).

(٤) أخرجه الخطيب في تقييد العلم (ص ١٠٨).

عنهم فإنهم يكذبون». وقال الإمام الشافعي رحمه الله فيهم: «ما رأيت في أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة»[١].

تدوين السنة بالاستقصاء والشمول:

وقد آتت تلك الحملة العمرية لتدوين السنة وجمعها ثمارها في أوسع نطاق، حيث جمعت على مدى القرنين الثاني والثالث خاصة، وبعدها عامة، أحاديث كل بلد من البلدان الإسلامية على أيدي علمائها، وذلك إما على هيئة الموضوعات والأبواب، أو المسانيد، أو المعاجم، أو الجوامع، أو السنن، أو المصنفات، أو الموطآت، أو المستدركات، أو المستخرجات، أو الأجزاء الحديثية، أو الفوائد، أو الأمالي، وغيرها، وهذه المدونات الحديثية إما وصلت إلينا مندمجة في المؤلفات الحديثية الكبرى، أو مخطوطة، أو مطبوعة، والكثير منها التي نحسبها مفقودة ربما توجد في مكتبات تركيا والمغرب وألمانيا والمكتبات الأخرى في أرجاء العالم التي لا توجد لدينا فهارس شاملة عن مقتنياتها العربية[٢].

كلمة موجزة
عن مناهج المصنفات الحديثية من القرن الثاني
إلى القرن السابع

تختلف مدونات الحديث في القرون المختلفة -من القرن الثاني إلى القرن السابع- بعضها عن بعض غايةً ومنهجاً:

فالسمة الغالبة لمؤلفات النصف الأول من القرن الثاني هي: جمع الحديث دون

---

(١) انظر السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص١٩٦-١٩٧).

(٢) انظر لذلك «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» للدكتور أكرم العمري (ص٢٢٩).

مراعاة لموضوع الحديث، حيث كان الغرض منه حفظ السنة النبوية من الضياع، وصيانتها من أن يتطرق إليها الوضع، فجمعت الأحاديث كيفما اتفق على استعجال وحسب، مثل أحاديث زيد بن أبي أنيسة الرهاوي (١٢٥هـ)، وأبي العثراء الدارمي، وأبي الزبير المكي (١٢٦هـ)، وأيوب السختياني (١٣١هـ)، والزبير بن عدي (١٣١هـ)، وحميد الطويل (١٤٣هـ)، وهشام بن عروة (١٤٦هـ)، وعبيد الله بن عمر ابن حفص (١٤٧هـ)، وغيرهم من علماء ذلك العصر.

أما مؤلفات النصف الثاني للقرن الثاني والربع الأول من القرن الثالث فهي تمتاز بجمع الأحاديث المتصلة بموضوع واحد في مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبواب الدين مؤلف خاص به، ولكنه مختلط بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، أو بَجْمعِ أحاديث أبواب مختلفة، وضم بعضها إلى بعض في مصنف واحد، وذلك لغرض خدمة التشريع وتسهيل استنباط الأحكام، ومن أمثلة ذلك: موطأ الإمام مالك (١٧٩هـ)، وزهد ابن المبارك (١٨١هـ)، والجهاد له، والخراج لأبي يوسف (١٨١هـ)، والآثار، والوصية له، والآثار لمحمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ)، ومسند الشافعي (٢٠٤هـ) وسننه، ومصنف عبد الرازق (٢١١هـ)، وسنن سعيد بن منصور (٢١٩هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، إلا أنهم لم يهتموا بجمع الصحيح من الأحاديث، ما عدا موطأ الإمام مالك فإن أحاديثه كلها صحيحة كما صرح به أئمة هذا الشأن.

أما مؤلفات الربع الثاني من القرن الثالث فهي تمتاز بإفراد أحاديث الرسول ﷺ عن أقوال الصحابة وغيرهم، وذلك إما على هيئة المسانيد -جمع أحاديث صحابي واحد على حدة- مثل مسند مسدد (٢٢٨هـ)، وعلي بن الجعد (٢٣٠هـ)، وابن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وابن حميد (٢٤٩هـ)، أو على هيئة الأبواب والموضوعات مثل الفتن لنعيم بن حماد (٢٢٨هـ)، والعلم لزهير بن حرب (٢٣٤هـ)، والإيمان للعدني (٢٤٣هـ)، والسنن للدارمي (٢٥٥هـ)، دون تمييز الصحيح من الضعيف، مما يصعب على القارئ تمييز

الصحيح من غير الصحيح، إلا إذا كان من أئمة هذا الشأن، ومن ذوي الخبرة في ميدانه.

وأما النصف الثاني من القرن الثالث فقد شهد أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة، حيث إن مؤلفاتهم تمتاز بميزة هامة، وهي التقليل -بقدر الإمكان- من الأحاديث الضعيفة، والحذر من إدخالها في كتب الحديث إلا ما بُيِّن ووُضِّح، وهذه ميزة ليست بهينة القيمة، إذا علمنا أن كثيراً من الأحاديث الموضوعة قد زيدت على السنة، وأن إبعادها عن كتب الحديث يحتاج إلى محدثين ناقدين أوتوا علما وفيرا، وبصيرة نيرة في هذا الفن، وهذا قد توافر -بحمد الله- عند الأئمة أصحاب الكتب الستة: البخاري (٢٥٦هـ)، ومسلم (٢٦١هـ)، وأبي داود (٢٧٥هـ) والترمذي (٢٧٩هـ)، والنسائي (٣٠٣هـ)، وابن ماجه (٢٧٣هـ)، وبظهور هذه الكتب الستة كان قد استوعبت معظم الأحاديث الصحيحة والحسنة، وقلما شذّ عنها.

واستمرت عملية جمع الحديث وتدوينه في القرن الرابع حتى نهاية القرن الخامس، ومؤلفات هذين القرنين كانت إما على طريقة المسانيد، أو على الأبواب، أو المعاجم، أو على طريقة المستدركات، أو المستخرجات، أو على طريقة بيان العلل، أو غير ذلك، وتفاوتت قيمة هذه المؤلفات نظراً لتفاوت الثقة فيها، لأن من العلماء من تحرى جمع الصحيح في كتابه مثل الكتب المستخرجة على الصحيحين، أو التي التزمت إخراج الصحيح مثل صحيح ابن خزيمة (٣١١هـ)، وصحيح ابن حبان (٣٥٤هـ)، وصحيح ابن السكن (ت٣٥٣هـ) وأحاديثه محذوفة الإسناد، ومستدرك الحاكم (٤٠٥هـ) على الصحيحين. إلا أنهم لم يبلغوا في تحري الصحيح شأن الإمامين البخاري ومسلم بسبب تساهلهم في التصحيح والتحسين، ولذلك احتاج مستدرك الحاكم إلى تعليق الذهبي على أحاديثه[1]، وما زالت فيه أحاديث بحاجة إلى خدمة مماثلة لخدمة الذهبي له. ومنهم من ضمن في كتبه الصحيح والحسن والضعيف مثل مؤلفات أبي يعلى الموصلي (٣٠٣هـ)، وابن جرير الطبري (٣١٠هـ) -ما عدا

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ص ١٠٠).

تهذيب الآثار لـه-، والطحاوي (٣٢١هـ)، والخرائطي (٣٢٧هـ)، والمحاملي (٣٣٠هـ)، وابن قانع (٣٥١هـ)، وأبي بكر الشافعي (٣٥٤هـ)، والطبراني (٣٦٠هـ)، والآجري (٣٦٠هـ)، وابن السني (٣٦٤هـ)، والدارقطني (٣٨٥هـ)، وغيرهم. ومنهم من مؤلفاتهم هزيلة مثل تصانيف أبي الشيخ (٣٦٩هـ)، وابن شاهين (٣٨٥هـ)، وابن مردويه (٤١٦هـ).

ثم انتقل منهج علم الحديث بعد هذا القرن للدراسات النقدية تصحيحاً، وتضعيفاً، وتجريحاً، وتعديلاً، واختصاراً، وشرحاً، وتوقف جمع الأحاديث بالأسانيد المتصلة برسول الله ﷺ إلا قليلاً، وأخص منهم بالذكر: البغوي (٥١٦هـ)، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)، وابن عساكر (٥٧١هـ)، و السلفي (٥٧٦هـ)، وعبد الحق الأشبيلي (٥٨٢هـ)، والحازمي (٥٨٤هـ)، وابن الجوزي (٥٩٧هـ)، وابن الأثير (٦٠٦هـ)، والضياء المقدسي (٦٤٣هـ)، وابن الصلاح (٦٤٣هـ)، والسخاوي (٦٤٣هـ)، والمنذري (٦٥٦هـ)، والنووي (٦٧٦هـ)، وابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، والمزي (٧٤٢هـ)، والزيلعي (٧٤٣هـ)، وابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، والذهبي (٧٤٨هـ)، وابن التركماني (٧٥٠ هـ)، وابن القيم (٧٥١هـ)، وابن الملقن (٨٠٤هـ)، والعراقي (٨٠٦هـ)، والهيثمي (٨٠٧هـ)، والبوصيري (٨٤٠هـ)، وابن حجر (٨٥٢هـ)، والعيني (٨٥٥هـ)، والسخاوي (٩٠٢هـ)، وابن الهمام (٨٦١هـ)، والمناوي (٨٧١هـ)، وقاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، والقسطلاني (٩٢٣هـ)، وابن عراق (٩٦٣هـ)، والمتقي الهندي (٩٧٥هـ)، والقاري (١٠١٤هـ)، والمناوي (١٠٣١هـ)، والزرقاني (١١٢٢هـ) وغيرهم.

مظاهر أخرى
للتعامل مع التراث في السنة

هذا، ولم يقتصر تعاملهم مع السنة على جمعها وتدوينها فحسب، وإنما صاحَبَتْهُ تعاملات أخرى، تحت ظروف وحالات أمْلَت عليهم إيجاد علوم أخرى تخدم السنة،

مثل علم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل -المدوَّن في كتب الرجال وتاريخهم-، وعلم معرفة علل الحديث، وعلم مختلف الحديث ومشكله، وعلم غريب الحديث، وهذا ما سنبحث فيه في المباحث الآتية:

١- تدوين علم مصطلح الحديث:

قد تمخضت بحوث الأئمة ودراساتهم وتدوينهم للسنة إلى علوم كانت قمة ما وصل إليه الفكر البشري السوي، وأصح ما عرف في التأريخ من القواعد العلمية والسليمة للرواية والإخبار، ليس بعدها مجال للتثبت والتوثيق، وقد نسج على منوال علماء الحديث الكثير من علماء السلف في سائر مجالاتهم العلمية الأخرى كالتاريخ، والفقه، والتفسير، والأدب وغيرها، وهذه العلوم هي ما تسمى بـ «علم مصطلح الحديث».

وعلم مصطلح الحديث هو مجموع القواعد والمباحث الحديثية المتعلقة بإسناد الحديث ومتنه التي تأسست على أيدي الصحابة في منتصف القرن الأول للهجرة، حتى تكاملت ونضجت في أواخر القرن التاسع، وذلك لحفظ حديث رسول الله ﷺ من الدس والتزوير، والخطأ والتغيير، وهذه القواعد تتصل بضبط الحديث سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي، ومعرفة المقبول والمردود، والصحيح والضعيف... وما تفرع عن كل ذلك من العلوم الحديثية الكثيرة.

وبدأ تدوين مبادئه وبعض مسائله – كما قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة- ببدء تدوين التأريخ للرجال، والتصنيف للحديث، وكان قبل ذلك محفوظاً في الصدور، متردداً على الألسنة، فلما دونت تلك الكتب بدأ يدخل في التأليف جمل منه هنا وهناك، ولم يؤلف فيه تأليف خاص جامع في الجملة إلا في القرن الرابع، وما جاء قبل ذلك كان نُتَفاً وجملاً منثورة في بعض المسائل منه، تجيء بها المناسبات، كما نراه في الرسالة للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) وفي أقوال ومؤلفات: ابن معين (٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (٢٣٤هـ) ومحمد بن عبد الله بن نمر (٢٣٤هـ) وأحمد بن حنبل

(٢٤١هـ) وأبي جعفر المخرِّمي (٢٤٢هـ) والبخاري (٢٥٦هـ) ومسلم (٢٦١هـ) والعجلي (٢٦١هـ) ويعقوب بن أبي شيبة (٢٦٢هـ) وأبي داود السجستاني (٢٧٥هـ) والترمذي (٢٧٩هـ) والنسائي (٣٠٣هـ)[1].

وفي أوائل القرن الرابع توجهت أنظار بعض العلماء إلى جمع مباحث الحديث وقواعده المتفرقة في كتاب جامع ناظم لمسائل هذا العلم، فألف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (٣٦٠هـ) «كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، وكان أول من وضع كتاباً مستقلاً في علوم الحديث، ولكنه لم يستوعب جميع مباحثه ومسائله، شأن أيّ عمل أولي، فجاءت بعده كتب أخرى مكملة لما فاته من المسائل والمباحث على النحو التالي:

١-معرفة علوم الحديث للحاكم (ت٤٠٥هـ) وهو مطبوع.

٢-المدخل في أصول الحديث للحاكم أيضاً، وهو مطبوع.

٣-الكفاية في آداب الرواية للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) وهو مطبوع.

٤-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وهو مطبوع.

٥-الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسماع للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) وهو مطبوع.

٦-ما لا يسع المحدث جهله لأبي حفص الميانجي (ت٥٨٠هـ) وهو مطبوع.

٧-علوم الحديث لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) وهو المعروف بمقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع ذكر فيه ٦٥ نوعاً.

بعده جاء دور التلخيص، أو الشرح، أو التحشية والزيادات.

(١) انظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للشيخ عبد الفتاح أبو غدة (١٠٠-١٠٩).

٢- علم الجرح والتعديل ونشأته:

الجرح والتعديل هو علم يبحث في الرواة من حيث ما ورد في شأنهم من تعديل يزينهم، أو تجريح يشينهم، وهو متفرع عن علم الإسناد، وعرفنا مما سبق أن السؤال عن الإسناد والاهتمام به قد جاء عقب وقوع فتنة مقتل عثمان بن عفان ﷺ، ودخول الوضع في الحديث، مما حدى بعلماء الأمة إلى المزيد من التثبت في أمر قبول الحديث، ومعرفة أحوال الرواة، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكاذب، فإن كان الراوي عدلاً ثقةً ضابطاً قُبل حديثه، وإن لم يكن كذلك رُدّ، ومن هنا نشأ علم الجرح والتعديل صَوْناً للشريعة، لا طَعْناً في الناس، وقد تكلم في الرجال كثيرون من العلماء منذ عهد الصحابة حتى المتأخرين من علماء الأمة، فمن الصحابة: عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ) وعلي بن أبي طالب (ت٤٠هـ) وعبادة بن الصامت (ت٣٤هـ) وعائشة (ت ٥٧هـ) وعبد الله بن سلام (ت٤٣هـ) وعبد الله بن عباس (ت ٦٣هـ) وأنس بن مالك (ت٩٣هـ). ومن التابعين: عامر بن شراحيل الشعبي (ت ١٠٤هـ) ومحمد بن سيرين (ت١١٠هـ) وسعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) وسعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ).

وفي آخر عصر التابعين (أي في حدود ١٥٠هـ) كثر المتكلمون في الرجال بسبب كثرة المُتكَلِم فيهم من الرجال، منهم سليمان الأعمش (ت ١٤٨هـ)، ومعمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) وهشام الدستوائي (ت١٥٤هـ) والأوزاعي (١٥٦هـ) وشعبة (ت١٦٠هـ) وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ) وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) والليث بن سعد (ت ١٧٥هـ) والإمام مالك (ت ١٧٩هـ) وعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) ويحيى بن سعيد القطان (ت١٨٩هـ) وابن علية (ت١٩٣هـ) وسفيان بن عيينة (ت١٩٧هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) وغيرهم.

ثم بدأ العلماء تدوين أقوالهم في الجرح والتعديل في الكتب والمؤلفات، وتفننوا في تنويع هذه المؤلفات، وتقسيمها وتعريفها، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة، إلى كتب على نظام الطبقات، ومن كتب مرتبة على الحروف، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان،ومن مؤلفات خاصة بالثقات أو بالضعفاء، إلى مصنفات عامة لجميع

الأنواع، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث، إلى تصانيف في عامة رواة الحديث، ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب، إلى غيرها من المصنفات في كل باب[1].

٣- علم علل الحديث:

العلة سبب غامض قادح في الحديث مع سلامة الحديث منه في الظاهر، ويتطرق ذلك إلى الإسناد المستَجْمِعِ شروط الصحة ظاهراً، وقد تطلق العلة على سبب واضح ككذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحوها من أسباب ضعف الحديث، وقد يطلقها بعضهم على مخالفة لا تقدح كإرسال ما وصله الثقة الضابط.

وعلم معرفة علل الحديث علم مستقل، غير علم معرفة الصحيح والسقيم، وغير علم الجرح والتعديل، قال أبو عبد الله الحاكم: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات»[2]. ومن تلك الأوجه التي أشار إليها الحاكم: تفرد الراوي ومخالفة غيره له، ووهم الراوي بالإرسال في الموصول، أو الوقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو تدليس الراوي، أو اختلاط الراوي أو غير ذلك.

ونشأ هذا العلم قديماً قدم نقد الحديث سنداً ومتناً، غير أن التدوين فيه بدأ منذ الربع الأول من القرن الثالث، حيث ألف فيه كل من الأئمة:

يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم (ت٢٦١هـ)، ويعقوب بن أبي شيبة (ت٢٦٢هـ)، أبوبكر الأثرم (ت٢٧٣هـ)، والترمذي (ت٢٧٩هـ)، وأبويحيى الساجي (ت٣٠٧هـ)، وأبو بكر الخلال (ت٣١١هـ)، وابن جرير الطبري (٣١٠هـ) وابن أبي

(١) انظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان (ص ١٦٩).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١١٢).

حاتم (ت ٣٢٧هـ)، وأبو علي النيسابوري، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وأبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، وابن حجر (ت٨٥٢هـ).

وبهذا العلم الدقيق استطاع الأئمة تمييز الحديث الصحيح والسقيم، وتنقيته عن المكذوب والموضوع، ولكن الجهود كلها منصبة على علل الإسناد، لا على علل المتن، إذ ما من كتاب في علل الحديث – دون استثناء – يتعرض لنقد متن الحديث، مع أن نقد المتن لا يقل أهمية من نقد السند.

٤- علم مختلف الحديث ومشكله:

وفي عصر الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) ظهرت جماعة تعرضت للتشكيك في السنة متذرعة ببعض الأحاديث المختلفة والمتعارضة فيما بينها في الظاهر، فتصدى لها إمام ذلك العصر الإمام الشافعي رحمه الله فألف كتابه «اختلاف الحديث»، ولم يقصد استيفاء الموضوع، وإنما ذكر منه جملة ينبه بها على طريقة الجمع بين ما ظاهره التناقض، وإزالة التعارض من بينها.

ثم جاء عصر ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) العصر الذي تلاقح فيه العقل المسلم بثقافات أجنبية إثر ترجمة الكتب اليونانية والفارسية والهندوسية إلى اللغة العربية، حيث تأثر الكثير من المفكرين الإسلاميين آنذاك بأساليب المناطقة والفلاسفة، فظهرت فئة تؤثر هذه الأساليب على أساليب المحدثين وأهل الأثر، بل إن منهم من راح يطعن على أهل الحديث في نهجهم، ويرد الأحاديث، ويتأول النصوص القطعية الصريحة بمجرد الأوهام التي عششت في عقولهم بتأثير العقلية المادية والفلسفية الوافدة إليهم من اليونان والفرس والهند، حتى وجد من ينكر من المغيبات أشياء لا يمكن إنكارها، ويتأول آيات القرآن، والسنة المتواترة في الملائكة والجن، فانبرى لهم عالم ذلك العصر

عبد الله بن محمد بن قتيبة الدينوري، فصنف كتابه القيم «تأويل مختلف الحديث»[1]، وحدد الوجوه التي يدخل منها الفساد إلى الحديث وحصرها في ثلاثة أمور:

١-الزنادقة وما قاموا به من دس الأحاديث الشنيعة والمستحيلة.

٢-والقصاص وما كانوا يقومون به من استمالة وجوه العوام إليهم، ويستدرون ما عندهم من النقود بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث.

٣-وما كان الناس عليه في الجاهلية من أخبار متقادمة تشبه أحاديث الخرافة[2].

وصنف فيه أبو يحيى الساجي (ت٣٠٧هـ) ولا نعرف عن كتابه شيئاً.

وإذا كان ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) قد رأى من المتكلمين ثلبهم أهل الحديث وتكفير بعضهم بعضاً، فقد رأى الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ) في عصره التطاول من الملحدين وضعفاء النفوس على الحديث نفسه[3]، فألف كتابين في الموضوع، وهما: «شرح معاني الآثار» و «بيان مشكل الآثار»، وكلاهما مطبوع.

وازداد الأمر سوءاً في عصر ابن فورك (ت٤٠٦هـ) حيث ارتأى الملحدون أحاديث التشبيه، وتسلقوا بها على الطعن في الدين، قبحوا بها أصحاب الحديث[4]، فألف كتابه «مشكل الحديث وبيانه» فأوَّلَ الحديث وشرح معناه من وجهة نظر الأشاعرة.

كما اعتنى بهذا العلم معظم شراح الحديث أثناء شرحهم لمثل تلك الأحاديث، خاصة ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) في «تهذيب الآثار» وقد طبع ما وجد منه، والخطابي (ت٣٨٨هـ) في «معالم السنن»، والبيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه

(١) انظر: السنة المطهرة والتحديات للأستاذ الجليل الدكتور نورالدين عتر (ص٤-٤١).

(٢) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٢).

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ١١).

(٤) مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص٣)، تنبيه لم يقصد ابن فورك الرد على الملاحدة فحسب بل ردّ على أهل السنة أمثال ابن خزيمة وغيره [المجلة].

«الخلافيات» ومختصره مطبوع، والبغوي (ت٥١٦هـ) في «شرح السنة»، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه «التحقيق في أحاديث الخلاف» وهو مخطوط، والنووي (ت ٦٧٦هـ) في شرحه لصحيح مسلم، وابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) في «تنقيح التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي» وهو مطبوع، وابن حجر (ت٨٥٢هـ) في شرح «فتح الباري»، والعيني (ت٨٥٥هـ) في «عمدة القاري شرح البخاري»، وغيرهم.

٥- علم معرفة غريب الحديث:

وهو علم يعنى ببيان معاني الكلمات الغامضة في الحديث، نشأ إثر اتساع الفتوحات الاسلامية، ودخول كثير من غير العرب في الإسلام، ونشوء جيل تشوب العجمة لسانهم، فخِيفَ على الحديث النبوي أن يستغلق فهمه على بعض الناس، فانبرى جماعة من أتباع التابعين، فتكلموا في غريب الحديث، أمثال الإمام الثوري (١٦١هـ)، والإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وممن صنفوا في هذا المجال:

١- النضر بن شميل المازني (ت٢٠٤هـ).

٢- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

٣- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) وكتابه «غريب الحديث والآثار» مطبوع، وأكمله في أربعين سنة.

٤- أبو عمرو شمر بن حمدويه (ت٢٥٦هـ).

٥- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ). له ذيل على كتاب أبي عبيد.

٦- إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ). وكتابه «غريب الحديث» وقد طبع ما وجد منه.

٧- أبو قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت٣٠٢هـ). وكتابه «الدلائل في شرح ما أغفله أبوعبيد وابن قتيبة من غريب الحديث» ولكنه مات قبل إتمامه، فأكمله أبوه (ت٣١٣هـ).

٨- أبو الثناء محمود بن أحمد المعروف بابن خطيب جامع الدهشة (ت٨٣٤هـ) وكتابه «التقريب في علم الغريب».

٩- أبوسليمان حمد الخطابي (ت٣٨٨هـ) وكتابه «غريب الحديث» مطبوع، و «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» مطبوع.

١٠- أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ) وكتابه في غريب القرآن والحديث بعنوان «كتاب الغريبين» مطبوع.

١١- عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ) وكتابه «مجمع الغرائب في غريب الحديث» و«لمفهم لشرح غريب الحديث».

١٢- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وكتابه «الفائق في غريب الحديث» مطبوع.

١٣- أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف، ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ) ألف «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» على غرار أستاذه الخطابي في «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

١٤- أبو موسى محمد بن عمر المديني الأصبهاني (ت ٥٨١هـ) وكتابه «المغيث في غريب الحديث».

١٥- ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) «غريب الحديث» مطبوع.

١٦- أبوالسعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) وكتابه «النهاية في غريب الحديث والآثار» وهو مطبوع، وهو أجمع كتب الغريب وأشهرها وأكثرها تداولاً.

١٧- ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وكتابه «غريب الحديث» مطبوع وهو في غريب حديث صحيح البخاري فقط.

١٨- محمد طاهر الفتني (ت ٩٨٦هـ) وكتابه «مجمع البحار في لغة الأحاديث والآثار» مطبوع.

٦- علم معرفة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

أرى أن هذا العلم نتيجة لتلك الجهود التي بذلت طوال القرون السالفة من خلال علوم مختلفة، وتطبيق لما توصل إليه العلماء من قواعد وأسس لنقد الحديث سنداً ومتناً، ولذلك تأخر التأليف فيه، فأول من جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة،وألفها في كتاب هو:

١- محمد بن طاهر أبوالفضل المقدسي (ت ٥٠٧هـ) فكتب تذكرة «الموضوعات».

٢- ثم أبو عبد الله الجوزقي (ت ٥٤٣هـ) وكتابه «الأباطيل» مطبوع، بين فيه بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها.

٣- ثم جاء ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) فألف كتابه «الموضوعات الكبرى» وذكر فيه أحاديث على أنها موضوعة حسب نظرته إليها، وذلك بنقد سند الحديث أولاً، ثم بنقد متنه غالباً بمقاييس نقدية استقاها من أسلافه الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهي:

أ – مخالفة الحديث للقرآن، ب – مخالفته للسنة الصحيحة الثابتة، ج – اشتمال الحديث على أمر مستحيل، د – مخالفته للمعقول،هـ-مناقضته للأصول الشرعية، أو مقاصد الشريعة وأهدافها، و-مخالفته للوقائع التاريخية الثابتة، ز-ركاكة ألفاظ الحديث وبعد معانيها، ح-دلالة الحديث على مشابهة الخالق للمخلوق، ط- مخالفة الحديث للطب، ي- مخالفته للإجماع .

٤- عمر بن بدر الموصلي (ت ٦٢٣هـ) وكتابه «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لا يصح شيء في هذا الباب» مطبوع.

٥- أبوالفضائل الصاغاني (ت ٦٥٠هـ) له رسالتان فيه طبعتا بعنوان: «موضوعات الصغاني».

٦- ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): «أحاديث القصاص» مطبوع.

٧- ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) وكتابه «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» وهو مطبوع. يمتاز هذا الكتاب بأنه طبق فيه قواعد وأسس ابن الجوزي على بعض الأحاديث الصحيحة سنداً بالنظر إلى المتن.

٨- السيوطي (ت٩١١هـ) له عدة مؤلفات فيه: «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» مطبوع، اختصر فيه كتاب ابن الجوزي مع التعقيبات عليه بما لا طائل تحته. و«ذيل اللآلي» مطبوع. «والنكت البديعات على الموضوعات لابن الجوزي» مطبوع. «والتعقيبات على الموضوعات لابن الجوزي» هذا اختصر فيه النكت، مطبوع.

٩- أبوعبدالله محمد بن يوسف الصالحي (ت ٩٤٢هـ) وكتابه «الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة».

١٠- ابن عرّاق (ت ٩٦٣هـ) وكتابه «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي ولآلي السيوطي وذيلها ونكته على موضوعات ابن الجوزي. وهو مطبوع.

١١- محمد بن طاهر الفتني (ت ٩٨٦هـ) وكتابه «تذكرة الموضوعات» مطبوع.

١٢- ملا علي بن محمد سلطان القاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ) وكتابه «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» مطبوع. و «تذكرة الموضوعات» له أيضاً.

١٣- أبوالحسن علي بن أحمد الحريشي الفاسي (ت ١١٤٣ هـ) وكتابه «مختصر اللآلي المصنوعة للسيوطي».

١٤- محمد بن محمد السندروسي الطرابلسي (ت ١١٧٧ هـ) وكتابه «الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي» مطبوع.

١١٥- الشيخ محمد بن أحمد السفاريني (ت ١١٨٨هـ) اختصر فيه موضوعات ابن الجوزي.

١٦- الشوكاني (ت ١٢٥٥ه) وكتابه «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» مطبوع.

١٧- أبوالحسنات عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) وكتابه «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» مطبوع.

١٨- أبوالمحاسن محمد بن خليل القاوقجي (ت ١٣٠٥هـ) وكتابه «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له أو بأصله الموضوع» مطبوع.

١٩- أبوعبدالله محمّد البشير ظافر (ت١٣٢٥هـ) وكتابه «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين».

٢٠- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (حفظه الله) وكتابه «سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة الإسلامية» طبع منه حتى الآن خمسة أجزاء، ونتوقع له إصدار أجزاء أخرى، وهو كتاب قيم حافل بالفوائد العلمية النقدية ولكن قلما يُضَعّف أو يوضع الحديث بنقد المتن، ومع ذلك لا يخلو الكتاب من ملاحظات على بعض أحكامه على الأحاديث.

خلاصة البحث:

وهكذا لاحظنا أن الأمة الإسلامية من عصر الصحابة وحتى عصر ابن القيم (ت ٧٥١هـ) قد تعاملت مع السنة وتراثها بما ناسب وضع السنة في حينها، فالصحابة تلقوا السنة من رسول الله ﷺ بالحضور الشخصي في مجالسه وخطبه أو بالسماع ممن حضرها، ثم حفظوها في الصدور والسطور، وطبقوها في حياتهم العملية وهذا هو كان التعامل الأنسب لوضع السنة آنذاك.

وبعد لحاقه ﷺ بالرفيق الأعلى تطلب الوضع منهم تبليغ السنة إلى من لم تبلغهم، ونشرها في العالم بكل صدق وأمانة، وعدم قبولها إلا بالتثبت من صحتها، فوضعوا لذلك بعض الأسس النقدية مثل: ١- طلب الشاهد من الراوي على روايته، ٢- أو استحلاف الراوي على صدق سماعه، ٣- عرض السنة على القرآن، ٤- أو على السنة المعروفة لديهم، ٥- أو على العقل أحياناً.

إلى أن وقعت فتنة مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥هـ)، وما نتج عنها من انقسامات واختلافات في صفوف الأمة، وظهور مذاهب مبتدعة، فواجهت السنة ظاهرة الكذب على رسول الله ﷺ، والوضع في الحديث بنطاق واسع، مما جعل الصحابة وغيرهم من التابعين الكبار على حذر في تعاملهم مع مرويات الناس الحديثية، وتُحفِّظَ عند ذلك بشدة التثبت والاستيثاق من الخبر، فهنا وُضِعَ حجرُ أساس علوم الحديث، من الاعتماد على السند، والاحتياط في تلقي الحديث، وتقسيم الحديث إلى المقبول وغير المقبول، وفنون الاسناد، وجرح الرواة وتعديلهم، وعلم علل الحديث، وغير ذلك من العلوم، بجانب تنشيط حركة تدوين السنة، فدونت في المسانيد، والجوامع، والسنن، والمصنفات، والموطآت، والمعاجم، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء والموضوعات، وغيرها من صنوف المؤلفات في الحديث.

ثم واجهت السنة مشكلة أخرى جد خطيرة، ألا وهي مشكلة إنكار السنة، قام بحملتها أعداء الاسلام، بحجة وجود أحاديث متعارضة في كتب الحديث، وعجزهم عن التعامل السليم معها، فاقتضى الأمر الحدّ منها، فنشأ عقب ذلك علم جديد «علم تأويل مختلف الحديث» على يد الإمام الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤هـ)، وعقب احتكاك الأمة بثقافات أجنبية وآراء فلسفية تعرضت السنة وأهلها لهجمات شرسة من قبل الملحدين فراحوا يطعنون المحدثين ومناهجهم، وبدأوا يردون من الأحاديث الصحيحة ما لا يدخل في عقولهم المادية، خاصة ما تعلق منها بأمور الغيب من الملائكة والجن والجنة والنار، فقام لهم إمام عصرهم ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ففند آراءهم، ورد أباطيلهم في كتابه «تأويل مختلف الحديث»، وتبلور هذا العلم، وأخذ حيزه المناسب على يد الإمام الطحاوي (ت ٣٢١هـ) فألف كتابين فيه «شرح معاني الآثار» و «بيان مشكل الآثار»، فجمع فيهما أكبر عدد ممكن من الأحاديث التي في ظاهرها تعارض، أو فيها إشكال، وأزال منها الاختلاف، وحل الإشكال بما جادت به معارفه وقريحته، ولي شرف تحقيق ودراسة الجزء الثامن من الكتاب «بيان مشكل الآثار» لنيل درجة الدكتوراة في الكتاب والسنة.

هنا أحب أن أوكد أن هذا هو أول مظهر واضح مصنف للتعامل مع السنة وتراثها من خلال متن الحديث بعد عصر الصحابة، لأن الجهود الاخرى التي بذلت لخدمة السنة هي – على رغم كثرتها وأهميتها – كانت قاصرة على خدمة السنة من خلال الإسناد فقط، حتى أن الكتب التي ألفت في معرفة علل الحديث لا نجد – ولا واحداً – منها يعلل حديثاً واحداً بالنظر إلى متنه، بل كلها منصبة على الإسناد فحسب[1].

ثم توقف التعامل مع السنة بالنظر إلى المتن إلى أن جاء الامام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) فجمع في كتابه «الموضوعات الكبرى» بين الكلام على الحديث سنداً ومتناً، فكان ينقد الحديث أولاً من خلال الإسناد، ثم يعقبه – غالباً – بنقد متنه، والحكم عليه بالوضع متبعاً فيه مقاييس النقد التالية:

١-مخالفة الحديث للقرآن.

٢-مخالفته للحديث الآخر المعروف الثابت.

٣-مخالفته للأصول الشرعية أو مقاصد الشريعة.

٤-مخالفته للوقائع التأريخية.

٥-ركاكة لفظ الحديث وبُعْد معناه.

٦-اشتماله على أمر منكر أو مستحيل.

ثم جاء بعده بقرن ونصف الإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) فطبق تلك المقاييس بجرأة على بعض الاحاديث التي أسانيدها صحيحة، وحكم عليها بالوضع، كل ذلك بالنظر إلى متونها، وإن كان لا يخلو بعضها من الكلام عليها من خلال أسانيدها، وذلك في كتابه «المنار المنيف في الصحيح والضعيف».

---

(١) انظر لذلك: الدكتور مسفر الدميني: مقاييس نقد متون السنة (ص٢٤٤).

وهكذا خلّف أسلافنا ثروة هائلة من التراث في السنة، وقدموا لنا أروع وأسمى مناهج التعامل معه، لا لنفتخر به ونتغنى بأمجاده، وإنما لنجعله أسوة نتأسى بها، وقدوة نقتديها ونتعامل مع السنة وتراثها تعاملاً حياً بإحياء المفيد الصالح، وتنمية الجيد النافع، ولا يتم ذلك إلا بالتعامل معها تعاملاً شمولياً ناظراً إلى ملابساتها وظروفها، وأسبابها وعللها، ومقاصدها وغاياتها، وبذلك سوف نتمكن – إن شاء الله – من مجاراة العصر وتقنياته، ونتعدى عراقيله وصعابه بأمن وسلام.

وأرجو من الله العلي القدير أن يرزقنا علماً ينفعنا، وعقلاً يبصرنا، وفهماً يسلمنا، وعلماً يرضيه عنا، وأن يوفقنا لما فيه خير لديننا وأمتنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.